دور الحوكمة المؤسسية في الافصاح عن القوائم المالية لتعزيز الميزة التنافسية

The role of corporate governance in disclosure financial statements to enhance competitive advantage

أ.م.د. خلود عاصم وناس، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العراق

Khuloodal@yahoo.com

٠٠٩٦٤٧٧٠٠٢٥٧٢٣٤

م.م محمد باقر كرجي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفراهيدي – العراق

Hamandalu44@gmail.com

٠٠٩٦٤٧٥٠٠٩٩٥٧٠٧

ملخص: تواجه الوحدات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة التغيير في البيئة المعاصرة تمثلت بالانفتاح الكبير في التجارة والاستثمار والمنافسة الشديدة والعولمة، لذلك تعد الحوكمة المؤسسية من اهم المواضيع للوحدات الاقتصادية والمهنية والدولية حيث تتضمن الاطار في وضع اهداف الوحدة الاقتصادية وحماية مصالح حملة الاسهم والاخرين من اصحاب المصلحة وتعظيم اداء الوحدة الاقتصادية وتقليل المخاطر وتحسين فرص الوصول الى اسواق راس المال واحد اسبابها هو عدم الافصاح الكامل والشامل للقوائم المالية في الاسواق المالية وعدم تطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الافصاح والشفافية وافتقاد الثقة بالقوائم المالية في الاسواق المالية. لذلك يتوجب الاهتمام بالحوكمة المؤسسية والافصاح عن القوائم المالية بشفافية لحماية مصالح حملة الاسهم والشركات المساهمة الاخرى وتعزيز كفاءة الاسواق المالية من خلال تعزيز الميزة التنافسية بين الاسواق

الكلمات المفتاحية : الحوكمة ، الافصاح ، الميزة التنافسية ، القوائم المالية

Abstract

Economic units face many challenges as a result of the change in the contemporary environment, represented by the great openness in trade and investment, intense competition and globalization. Therefore, institutional

governance is one of the most important issues for economic and professional units, as it includes the framework in setting goals of the economic unit and protecting the interests of shareholders. And other stakeholders, maximizing the performance of the economic unit, reducing risks and improving access to capital markets, and one of its reasons is the lack of full and comprehensive disclosure of financial statements in financial markets and the lack of application of the principles. Accounting that achieves disclosure, transparency and lack of confidence in financial statements in financial markets. Therefore it is necessary to pay attention to corporate governance and its mechanisms and to disclose financial statements transparently to protect the interests of shareholders and other joint stock companies and enhance the efficiency of financial markets by enhancing the competitive advantage between markets.

Key words: governance, disclosure, competitive advantage, financial statements

مقدمة:

شهد العالم تغيرات كبيرة منذ الحرب العالمية الثانية وفي مجالات متعددة سياسية واقتصادية وتكنولوجية حيث زادت حدة هذه التغيرات في اواخر تسعينات القرن الماضي ، خاصة بعد سلسلة الازمات المالية والاقتصادية التي اصابت الكثير من الدول المتقدمة والنامية ، وعلى غرار الانهيارات التي حدثت في عدد من دول جنوب شرق اسيا وامريكا اللاتينية عام ١٩٩٧ وفضيحة شركة Enron للطاقة بالولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠١ ، وانهيار بنك الخليفة بالجزائر عام ٢٠٠٤ والازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ، وفي خضم التغيرات السابقة واجهت الوحدات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة التغيير في البيئة المعاصرة تمثلت بالانفتاح الكبير في التجارة والاستثمار والمنافسة الشديدة والعولمة، كما تزايد الاهتمام بالحوكمة المؤسسية الامر الذي دفع بالوحدات الاقتصادية الى تغيير طريقتها التقليدية في ممارسة اعمالها وضرورة الالتزام بالقوانين والتعليمات المتعلقة بهذه الوحدات من خلال تنظيم العلاقات وتحديد قرارات مجلس الادارة ومراعاة اهتمامات المساهمين واصحاب المصالح بصورة متوازنة وذلك من خلال الافصاح والشفافية وتبني انظمة رقابة فعالة واستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر وبالتالي تحقيق مستويات جيدة لأدائها مما يدعم تنافسها ويضمن بقاءها واستمرارها ، وان الميزة التنافسية للوحدات الاقتصادية وخاصة المصرفية تتطلب اهتمام عال من قبل الادارة وفهم تام لها وادراك احتياجات

وطبيعة السوق ورغبات الزبائن مما يتطلب تفعيل الافصاح الشامل لاتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الميزة التنافسية.

المبحث الاول : منهجية البحث

١-١- مشكلة البحث:

ان التطور الهائل في الاقتصاد العراقي الذي يشهد ارتفاع عدد المستثمرين والتوسع في الاسواق المالية وهذا يتطلب ميزة تنافسية للعمل في ظل انتشار الفساد الاداري والمالي وعدم كفاءة الادارة وضعف ممارسة الحوكمة المؤسسية

تتمحور مشكلة البحث حول قدرة الوحدات الاقتصادية على الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية والافصاح عن القوائم المالية ومدى تأثيرها على تنافسيتها في ظل منافسة شديدة سواء على الصعيد المحلي او العالمي ويمكن صياغة التساؤلات التالية:

١- ما مدى تأثير تطبيق الحوكمة المؤسسية على تنافسيتها من خلال مجلس ادارتها؟
٢- هل يؤثر الافصاح المحاسبي في القوائم المالية على تنافسية الوحدات الاقتصادية؟
٣- هل تؤثر ادارة المخاطر على القوائم المالية وتنافسية الوحدات الاقتصادية؟

١-٢- أهمية البحث:

تتمثل اهمية البحث بالدور الذي تقوم به الحوكمة المؤسسية في تعزيز الميزة التنافسية للأسواق المالية من خلال جذب رؤوس الاموال المحلية وتشجيع الاستثمار الاجنبي والافصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ومن هذا المنطلق كان هناك توجه نحو ممارسات سليمة للحوكمة المؤسسية من خلال الربط بين تطبيق افضل الممارسات للحوكمة المؤسسية وبين الميزة التنافسية من خلال جذب المستثمرين وزيادة امكانية الدخول الى اسواق راس المال وانخفاض كلفة التمويل ورفع الحصص السوقية وخفض المخاطر وزيادة قدرتها التنافسية.

١-٣- هدف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:-

١- بيان مفهوم الحوكمة واهميتها وتأثيرها على الميزة التنافسية.
٢- بيان اهمية الافصاح في القوائم المالية.
٣- معرفة ماهية تنافسية الوحدات الاقتصادية وبيان اثر الحوكمة المؤسسية على تنافسية الوحدات الاقتصادية

١-٤- فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضيات الاتية:

١- ما هو دور الحوكمة المؤسسية في التأثير على القوائم المالية.

٢- ما هو تأثير الافصاح في القوائم المالية لتعزيز الميزة التنافسية.

٣- استخدام بعض مؤشرات التحليل المالي في الافصاح وقياس تنافسية الوحدات الاقتصادية.

١-٥- منهج البحث:

يتضمن البحث محورين اساسيين الاولى نظري من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث تضمن مراجعة المصادر والدراسات العلمية المختلفة (العربية ، والاجنبية) اما الثاني فتم استخدام بعض مؤشرات التحليل المالي (النسب المالية) من خلال التحليل الاحصائي (الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري) لهذه المؤشرات حيث تم جمع البيانات اللازمة لأغراض البحث.

١-٦- حدود البحث:

أ- الحدود المكانية : تم تطبيق البحث على عينة من المصارف العراقية الخاصة (مصرف سومر التجاري ، مصرف التجارة العراقي ، مصرف بغداد) وذلك بسبب تعاون هذه المصارف في توفير البيانات والاجابة على الاستفسارات.

ب- الحدود الزمانية : تم الاعتماد على تقارير المصارف المالية للاعوام (٢٠١٦ ،٢٠١٧، ٢٠١٨) لغرض انجاز هدف البحث.

١-٧- أنموذج البحث:

في ضوء عناصر المشكلة والفرضيات المرتبطة بها يتخذ البحث متغيرات مستقلة مؤثرة على المتغيرات التابعة ويبين ان العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والميزة التنافسية من خلال مؤشرات التحليل المالي حيث يكون المتغير المستغل متمثلا بالحوكمة المؤسسية من خلال مؤشرات الافصاح ومجلس الادارة والرقابة الداخلية وادارة المخاطر والمتغير التابع المتمثل بالميزة التنافسية للوحدات الاقتصادية من خلال مؤشرات كمية مالية تم قياسها باستخدام مجموعة من النسب المالية.

شكل رقم (١) أنموذج البحث

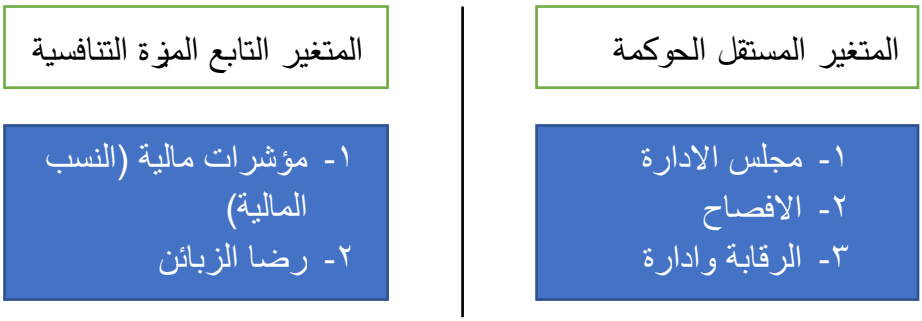

المصدر : اعداد الباحثان

١-٨- الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

١- (دراسة المشهداني ،٢٠٠٧) : " الاطار المقترح لحوكمة الشركات المساهمة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " : استهدفت الدراسة تأطير مفهوم حوكمة الشركات من خلال تحديد اهدافها والمفاهيم والاسس النظرية التي تستند اليها وكذلك المبادئ العامة للحوكمة والمعايير التفصيلية ذات الصلة فضلا عن محددات تطبيق تلك المعايير في الشركات المساهمة وصولا الى صياغة اطار مقترح لحوكمة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٢- (دراسة الفضل ، ٢٠١٥) : "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الافصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة" هدفت الدراسة الى تقديم ادلة مستمدة من واقع البيئة العراقية من علاقة جودة الافصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة لكفاءة اليات حوكمة الشركات وخلصت هذه الدراسة الى نتائج اهمها تبني جودة الافصاح المحاسبي في عموم الشركات العراقية ووجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كفاءة مجلس الادارة وجودة الافصاح المحاسبي.

٣- دراسة (Imhoff & Ernst , 2003): " accounting quality auditing and corporate governance" تناولت الدراسة المشاكل التي تواجهها مهنة المحاسبة والتدقيق من تدني نوعية وشفافية التقارير المالية كما اكدت الدراسة على اهمية استقلالية التقارير المالية لحوكمة الشركات ودعت الدراسة الجهات المسؤولة مثل (FEC) وال

(AICPA) للعمل بصورة اكبر من السابق لتطوير المعايير المحاسبية وضرورة الالتزام بالمعايير والقواعد المحاسبية الدولية باعتبارها وسيلة من وسائل حوكمة الشركات .

٤- دراسة (HO ,2005) : " corporate governance and corporate competitiveness and international analysis هدفت هذه الدراسة الى التعريف بالأسس التي تشكل ممارسات الحوكمة المؤسسية الجيدة وفقا للمبادئ والدراسات العالمية استمدت منهجية الدراسة الى استخدام اسلوب الاستبانة لجمع المعلومات الاساسية وزعت على المديرين التنفيذيين العاملين في ١٠٠٠ شركة دولية لمعرفة مدى التزامهم بممارسات الحوكمة المؤسسية وتوصلت هذه الدراسة الى انه كلما كان التزام الشركات بالحوكمة المؤسسية اقوى كلما تمتعت بتنافسية اكبر.

المبحث الثاني

مفهوم الحوكمة المؤسسية والافصاح المحاسبي

تمهيد:

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الحوكمة المؤسسية وهذا الاختلاف ينبع من اختلاف مصالح الاطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية وتعاظم هذا المفهوم خلال السنوات الماضية نظرا للانهيارات المالية والازمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من دول العالم في اسواق المال ، حيث ان التطبيق الجيد للحاكمية يمثل سبل التقدم لكل من الافراد والمؤسسات والمجتمع لان ذلك يضمن للافراد قدر مناسب من الضمان لتحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم .

١-١- تعريف الحوكمة المؤسسية:

يوجد اكثر من تعريف يوضح ماهية واهمية الحوكمة المؤسسية وذلك من خلال ما جاء في العديد من المؤلفات والابحاث والهيئات ، تركز هذه التعاريف على تحديد الاطراف ذات الصلة بالحوكمة وتنظيم العلاقات بين مجلس الادارة والمديرين وحملة الاسهم والاخرين من اصحاب المصلحة.
فقد تم تعريفها بانها نظام لإدارة الوحدة الاقتصادية لتحقيق اهدافها ورقابتها بشكل كامل وملتزمة بالأنظمة واللوائح الداخلية لتحقيق تلك الاهداف بمعزل عن تسلط اي فرد وبالقدر الذي لا يتضارب مع مصالح الفئات الاخرى اي وجود نظم تحكم العلاقات بين الاطراف الاساسية التي تؤثر في الاداء. (Williamson.Q.,E., 2009, p18)

كما عرفها معهد المدققين الداخلين IIA انها العمليات التي تتم من خلال الاجراءات المستخدمة من ممثلي اصحاب المصالح من اجل توفير اشراف على ادارة المخاطر ومراقبة مخاطر الوحدة الاقتصادية والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الاهداف والمحافظة على قيم الوحدة. (IIA, 2002, p1.)

كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) انها مجموعة من العلاقات بين ادارة الشركة ومجلس ادارتها وحملة الاسهم والاخرين من اصحاب المصلحة، وتوفر الاطار الذي من خلاله يتم وضع اهداف المنظمة وادواتها التي يتم بها تنفيذ هذه الاهداف وتحديد مستوى الاداء المطلوب (OECD, 2004, p5)

ويرى الباحثان ان الحوكمة المؤسسية بانها مجموعة الاجراءات والنظم الادارية والقانونية والمحاسبية والاقتصادية التي توجه الوحدة الاقتصادية وتحكم ادارتها بين مجلس الادارة والمساهمين واصحاب المصالح عن طريق تحديد الهيكل الذي يحدد اهداف الوحدة الاقتصادية ووسائل تحقيقها والرقابة على الاداء والاستخدام الامثل للموارد والاداء التنافسي للوحدة الاقتصادية.

ان اتباع المبادئ الصحيحة للحوكمة المؤسسية يؤدي الى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الادارة مع تشجيع الافصاح عن الامور المالية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، وتظهر اهمية الحوكمة المؤسسية فيما يلي:

١- القضاء على معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق محاربة الفساد والاهمال والرشوة وغياب الافصاح. (ميخائيل ، ٢٠٠٥، ص٨٣).
٢- الوفاء بالالتزامات والتعهدات لضمان تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية بشكل قانوني واقتصادي عن طريق تحقيق النزاهة والحيادية لكافة العاملين في الوحدة الاقتصادية. (السعدني ، ٢٠٠٥، ص١٦٧)
٣- استخدام الاليات المناسبة لتحقيق الاهداف من خلال المعايير للاستخدام الامثل للموارد. (UNDP, 2001, p28) .
٤- تقلل من حالات تضارب المصالح في الوحدة الاقتصادية وتزيد من حالات الاندماج بين اصحاب المصالح عن طريق زيادة فعالية الافصاح والمساءلة والرقابة والحوافز .

٥- ان الحوكمة المؤسسية لها تأثير متبادل على العديد من المجالات الاقتصادية من خلال تحسين الاداء التنافسي وتخفيض التكاليف للحصول على رؤوس الاموال وتخفيض المخاطر وارتفاع القيمة السوقية لاسهم الوحدة الاقتصادية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمارات وزيادة القدرة على جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية وتعزيز الافصاح وتخصيص اكثر كفاءة للموارد الاقتصادية، وضمان الوفاء بحقوق الاطراف المستفيدة وحماية حقوق كافة اصحاب المصلحة. (ابو العطا ، ٢٠٠٣، ص٤٨).

وهناك مجموعة من المبادئ التي اقترحتها organization for economic corporation and development (OECD)

١ – الحفاظ على حقوق المساهمين : يجب ان تحرص ادارة الوحدة الاقتصادية على احترام حقوق المساهمين وتقوم بتشجيعهم على حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين وتوفير فرص ملائمة لتقديم اقتراحاتهم بخصوص واقع الوحدة الاقتصادية وخططتها المستقبلية (goergen ,2012, p30)

٢- الحفاظ على حقوق اصحاب المصالح : اي المحافظة على مصالح الغير مساهمين ممن لهم علاقة بالوحدة الاقتصادية مثل الدائنون والزبائن والموردين والدولة وغيرهم، وهذه جميعها لها مصلحة بنجاح الوحدة الاقتصادية واستمراريتها اذ ان مصالحهم تتعرض للضرر في حالة فشل الوحدة الاقتصادية او افلاسها، لذلك على ادارة المؤسسة ان يكون تعاون فعال فيما بينهم من خلال معلومات شفافة تمكنهم من الوقوف على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ودعم مركزها التنافسي وتحقيق النمو وضمان البقاء والاستمرار (كلبونة ، ٢٠٠٨ ، ص٦)

٣- مهام ومسؤوليات مجلس الادارة : يقوم مجلس الادارة بالرقابة على اداء المديرين التنفيذيين والتأكد من ان الادارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية وتمنع الانشطة التي تضعف الحوكمة المؤسسية واهمها تعارض المصالح وضمان مصداقية التقارير المعدة من قبل الادارة وانها تفي بالمتطلبات القانونية والاخلاقية ويتطلب مراعاة التوازن في تشكيلة مجلس الادارة من خلال تعيين عدد كاف من الاعضاء المستقلين وغير التنفيذيين والقادرين على ممارسة الحكم والاجتهاد الشخصي، حيث ان الاعضاء المستقلين يساهمون في تحقيق فعالية رقابة مجلس الادارة. (حمادي ، ٢٠١١ ، ص٢٠)

٣-١- دور الافصاح المحاسبي في تطبيق الحوكمة المؤسسية:

يعد عنصر الافصاح من اهم الركائن التي يقوم عليها نظام الحوكمة المؤسسية وذلك لأهميته في تمكين ادارة الوحدة الاقتصادية من تحقيق التوازن المستهدف بين مصالح الادارة والمساهمين والاطراف الاخرى من خلال توفير معلومات ذات نوعية تساعدهم في ترشيد قراراتهم. ويجب الافصاح عن القوائم المالية وسياسات المكافأة والتعويضات لاعضاء مجلس الادارة. (الهنيني ، ٢٠٠٤، ص٥).

وتعد القوائم المالية احد التقارير المهمة التي توفر معلومات للأطراف الخارجية اذ تبين الحالة المالية للشركة في نقطة معينة من الزمن وتساعد مستخدميها من حملة الاسهم والاخرين من اصحاب المصلحة في تقييم المركز المالي للوحدة الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالسيولة واحتساب معدل العائد على الاستثمارات وتقييم هيكل راس المال وتحديد درجة المخاطرة . اما قائمة الدخل فتعد مقياس للأداء الاقتصادي الحقيقي للوحدة الاقتصادية فهي توفر معلومات تعبر عن كفاءة اداء الوحدة الاقتصادية. (مضر، واخرون ٢٠٠٥، ص١١٤).

ان وجود افصاح قوي يساعد على جذب رؤوس الاموال والحفاظ على الثقة في اسواق راس المال وعلى النقيض فان ضعف الافصاح يؤدي الى التأثير على نزاهة السوق وبكلفة عالية بالنسبة للوحدة الاقتصادية والمساهمين وليس ذلك فحسب بل للاقتصاد ككل ويطلب المساهمون والمستثمرون المحتملين الحصول على معلومات تتسم بدرجة عالية من المصداقية والقابلية للمقارنة مع المعلومات الاخرى المناظرة وبدرجة من الوضوح والتفصيل كافية تمكنهم من تقييم كفاءة الادارة، كما تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة مستندة الى المعلومات الكافية وهذا سوف يؤثر على تنافسية الوحدة الاقتصادية. (سليمان ، ٢٠٠٨، ص٥٢).

٣-٢- محددات الحوكمة المؤسسية:

في هذا المجال ينص التدقيق الداخلي الذي يساعد في حماية اموال الوحدة الاقتصادية وسلامة الخطط الادارية الموضوعة وعمل الاسواق بكفاءة من خلال دقة البيانات المستخدمة في توجيه السياسة العامة للوحدة الاقتصادية وادخال تحسينات رقابية جديدة والعمل على احكام عملية الرقابة. (Ziani, 2014, p82). ومساهمة التدقيق الداخلي في تحسين وتقويم الرقابة الداخلية

وقدرته على تسيير المخاطر والتحكم بها وحماية حقوق اصحاب المصالح ، وتوفير التمويل اللازم لزيادة كفاءة القطاع المالي وتوسيع المنافسة الدولية من خلال وجود نظام رقابة داخلي فعال.

اما التدقيق الخارجي فهو يعمل على القضاء على التعارض بين مصالح الادارة والمساهمين فالمدقق الخارجي يعطي ثقة ومصداقية على المعلومات المحاسبية والمالية من خلال المصادقة على القوائم المالية واعداد قوائم مفصلة ترفق بالقوائم المالية لغرض الافصاح عنها وكذلك يجب وضع سياسة لادارة المخاطر من خلال وضع هيكل المخاطر والتعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي للوحدة الاقتصادية واعداد التقارير وتقديمها لمجلس الادارة واصحاب المصالح واكتشاف المخاطر وتحليلها (IIA , 2009 . p55).

وكذلك هناك محددات تتعلق بالمؤسسات والادارة من خلال جذب الاستثمارات ودعم الاداء الاقتصادي والمالي من خلال مساعدة المديرين ومجلس الادارة على تطوير استراتيجية سليمة واتخاذ القرارات المناسبة وتحسين العلاقة مع كل اصحاب المصالح وزيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي . (بحياوي ، بوحديد ، ٢٠١٥، ١٦٧).

وتشير الى القواعد والاسس التي تتضمن وضع هياكل ادارية تحدد كيفية اتخاذ القرارات. وكما في الشكل رقم (١)

شكل رقم (٢) محددات الحوكمة المؤسسية

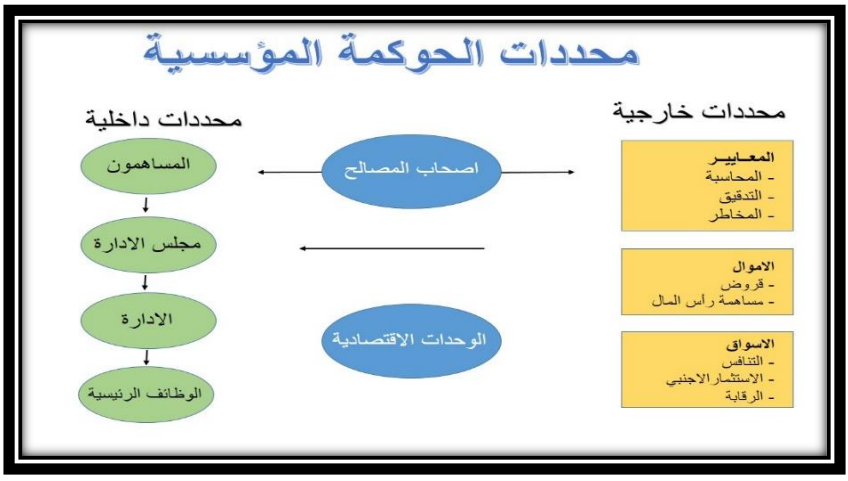

المصدر: اعداد الباحثان

المبحث الثالث

الميزة التنافسية

تمهيد

مع ازدياد حدة المنافسة في الاسواق المالية المحلية والعالمية وبعد الانفتاح الكبير وظهور العولمة توجب على الوحدات الاقتصادية البقاء والاستمرار وتنمية قدراتها التنافسية بشكل مستمر لمواكبة التطورات الحاصلة.

٣-١- مفهوم الميزة التنافسية

ينشا مفهوم الميزة التنافسية بمجرد توصل الوحدة الاقتصادية الى توظيف طرق جديدة من تلك التي تم استخدامها من قبل المنافسين وهي تاتي من خلال تقديم وتطوير خدمات جديدة من خلال الرقابة والتعلم والميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصل الوحدة الاقتصادية الى اكتشاف طرق جديدة اكثر فاعلية من تلك المستخدمة من قبل المنافسين. (Stevenson, 2007, p4) .

فهي تمثل العنصر المهم الذي يساعد في اقتناص الفرص ويقدم فرصة جوهرية لكي تحقق الوحدة الاقتصادية ربحية متواصلة بالمقارنة مع منافسيها ، والتنافسية هي المصدر الذي يعزز وضع هذه الوحدة الاقتصادية بما يحققه من ارباح ومن خلال تمييز منافسيها من مجالات متعددة. (Betli & hitt, , 2010, p7).

وقد اشار كل من (Macmillans and mahan) ان الميزة التنافسية هي خاصية او مجموعة خصائص او عنصر تفوق للوحدة الاقتصادية تنفرد به وتمكنها من الاحتفاظ بها لفترة زمنية طويلة نسبيا نتيجة صعوبة محاكاتها وتحقق تلك الفترة المنفعة لها وتمكنها من التفوق على المنافسين. (Macmillan. & Mahan., 2010, p81).

ويرى الباحثان ان الميزة التنافسية هي اكتساب مكانه متميزة في السوق يتم التعبير عنها من خلال مجموعة من المعايير الكمية المالية مثل الربحية والتمويل المناسب والكلفة والانتاجية ودوران الموجودات والمعايير النوعية غير المالية مثل الجودة ورضا العملاء والابتكار والتجديد وبذلك

سوف تكتسب الوحدة الاقتصادية مزايا تنافسية داخلية وخارجية والاستخدام الامثل للموارد المتاحة وخاصة تنوع مصادر التمويل مما يعزز من ميزتها التنافسية.

٣-٢- الاسس العامة لبناء الميزة التنافسية

ان نجاح الوحدات الاقتصادية سوف يعتمد على ايجاد اسس عامة لتحقيق الميزة التنافسية والذي سيولد بشكل ضمني او مباشر اداء متفوق في عدد من المقاييس والاسس وهي: (محمد و شكري ، ٢٠١٣، ص٢٥).

١- الكفاءة

ويتم ذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة والتحسين المستمر لجودة الخدمات وتقنيات العمليات ويتم تحقيق الكفاءة من خلال العلاقة بين المدخلات في تنفيذ العمل والمخرجات من العمل فكلما زادت المخرجات من استخدام نفس المدخلات كانت الادارة اكثر كفاءة.(Slack. And other, 2009 :p44). ويعني ان الوحدة الاقتصادية تستطيع ان تقدم الخدمات بكلفة ادنى من كلفة المنافسين وهذا يرتبط بمستوى التكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية في داخلها وقدرتها على امتلاك موارد وبناء وشراء قدرات لا تكون متوفرة لدى المنافسين الاخرين مثل الابداع والابتكار اللذان لهما القدرة في خلق الميزة التنافسية كذلك التكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية في تعاملها مع الوحدات الخارجية وكذلك تتمثل في تغيير احتياجات العمل او التغيرات التكنولوجية او الاقتصادية او القانونية التي تخلق الميزة التنافسية من خلال الاستجابة لهذه التغيرات. (Tracey. and other, 2009, p105-p109) .

٢- الجودة

تشير الى اداء الاشياء بصورة صحيحة لتقديم خدمات تتلاءم مع احتياجات العملاء الذين يرغبون في الحصول على الخدمات بالخصائص التي تلبي حاجاتهم ورغباتهم وتوقعاتهم. (محمد و شكري، ٢٠١٣، ص٥٤).

ان الجودة تساهم في تقدم وتطور الاداء لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية واصبحت تشكل عامل اساسي لتحقيق الميزة التنافسية. (البتالي ، ٢٠١١ ، ص٤٩).

عرفت الجودة انها مدى المطابقة مع المتطلبات اذ تسعى الوحدات الاقتصادية مراقبة الاداء والانشطة للوصول الى اعلى درجة من درجات الجودة عن طريق تقليل الاخطاء وكشف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي الى تلبية اختيار الادارة وتستند الجودة الى الاداء الجيد لنظام الحوكمة لغرض خدمة الاهداف وحماية الاصول. (القاضي ، ٢٠٠٨: ص١٠٣).

تنعكس الجودة على نشاط المسؤولين عند اعداد القوائم والتقارير المالية التي تتصف في الافصاح كاحد مبادئ الحوكمة المؤسسية التي الزمت الاسواق بتطبيقها مما يميز تلك المخرجات بالجودة التي تبين جودة العمليات والمخرجات من خلال مبادئ الحوكمة المؤسسية. (وردات، ٢٠٠٨: ص٢٨).

ويلاحظ الباحثان ان هناك علاقة بين العمليات والمخرجات ذات جودة عالية لتحسين الاداء وتكسب الوحدة الاقتصادية مزايا تنافسية تنعكس على رفع الميزة التنافسية.

٣- السرعة (الوقت)

ان قدرة الوحدة الاقتصادية تحدد بمدى قدرتها على تقديم المعلومات في الوقت المناسب وبالسرعة التي تخدم اصحاب المصالح والمساهمين والافصاح التام عنها والتي تتاثر بالعديد من المتغيرات التي يمكن التحكم بها على مستوى اصحاب المصالح.

وبالتالي فان بعد السرعة واختصار الوقت يشيران الى قدرة الوحدة الاقتصادية على ارضاء اصحاب المصالح كالمساهمين من خلال حصولهم على المعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية في الوقت المحدد وحسب جداول زمنية محددة وبذلك سوف تحقق ميزة تنافسية على اساس تخفيض عنصر الزمن لصالح المساهمين. (مصطفى، ٢٠٠٨ :ص١٥).

ويرى الباحثان ان تخفيض الوقت من الاسس الهامة لتحقيق ميزة تنافسية ويشير الى الوفاء باحتياجات المساهمين وتقديم المعلومات بالوقت المناسب لهم في تحقيق الميزة التنافسية.

٤- الابتكار

يعرف الابتكار بانه فكرة جديدة تتصل بحل المشاكل او تطوير اساليب او اهداف بأشكال متميزة ومتطورة تدفع الوحدة الاقتصادية الى الامام ، فهو قدرة الوحدة الاقتصادية الى التوصل لما هو

جديد واضافة قيمة اكبر واسرع وتقديم خدمات افضل من المتاحين في السوق. (Lynch. R., 2010, p502).

ويرى الباحثان ان الابتكار مصدر متجدد للميزة التنافسية وذلك بسبب تزايد عدد الوحدات الاقتصادية الذي صاحبه تنافس كبير على المستوى المحلي والعالمي والوصول الى افكار جديدة غير مألوفة وتفعيل خبرات محدودة الى ملامح مفصلة.

٣-٢- دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز الميزة التنافسية

تعد الحوكمة المؤسسية احدى المقومات الجديدة لاقتصاديات الدول وتأثيرها على الافصاح ، وتعد الوسيلة التي تحمي اموال المستثمرين والمقرضين وقد تبين ان الافصاح العادل بالقوائم المالية يؤدي الى خلق ضمان ضد الفساد وسوء الادارة مما يؤدي الى الارتقاء باقتصاديات الدول الى مستويات التنافس الدولي وليس على مستوى الوحدة الاقتصادية فقط . (عادل، ٢٠١١ :ص٤٥).

ولقد تزايدت اهمية الحوكمة المؤسسية لتحقيق التنمية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية واكتشاف حالات التلاعب في القوائم المالية التي لا تعبر عن الواقع الفعلي لها. (العبدلي ، ٢٠١٢: ص٢٠).

للحوكمة المؤسسية دور كبير في تعزيز الميزة التنافسية اذ تعمل على جذب الاستثمارات ودعم الاداء الاقتصادي والميزة التنافسية على المدى الطويل من خلال الافصاح عن القوائم المالية مما يؤدي الى تعزيز الثقة في التعامل وتحقيق عائد على الاستثمارات وبالتالي تعزيز الميزة التنافسية ، وكذلك تحسين ادارة الشركة ومعرفة مواطن الفساد الذي يؤدي الى استنزاف موارد الوحدة الاقتصادية وتاكل الميزة التنافسية. وتبرز اهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الميزة التنافسية بالاتي: (ميخائيل ، ٢٠٠٥، ص٨٣).

١- محاربة الفساد المالي والاداري
٢- تحقيق درجة عالية من النزاهة والاستقلالية لكافة الافراد العاملين في الوحدة الاقتصادية.
٣- استخدام نظم الرقابة لتفادي حصول اخطاء او انحرافات ومنع استمرارها.
٤- تحقق الافصاح بقدر كافي في التقارير المالية والقوائم المالية

المبحث الرابع

الجانب التطبيقي

التحليل المالي باستخدام النسب المالية

تمهيد:

ان سعي الحوكمة المؤسسية للمصارف في الحصول على الميزة التنافسية ينبغي ان يقترن بوجود مقاييس صحيحة للأداء لغرض بيان درجة فاعلية وكفاءة المصارف في تحقيق اهدافها ومن هذه المقاييس ، هي المقاييس المالية التي تتعلق بقياس الاداء المالي والاعتماد على القوائم المالية ومقارنتها على المنافسين عن طريق تحليل النسب المالية (نسبة السيولة ، نسبة المديونية ، العائد على الموجودات ، العائد على حق الملكية) وباعتبارها كمتغير تابع وان المتغير المستقل هو الحوكمة المؤسسية والافصاح وادارة المخاطر.

٤-١- نبذه تاريخية عن المصارف

١- مصرف سومر التجاري:

اسس المصرف براس مال اسمي مدفوع قدره ٤٠٠ مليون دينار بموجب احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل واحكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ بموجب شهادة التأسيس واعتبرت شركة مصرف سومر التجاري (شركة مساهمة خاصة) مصرفا عراقيا بموجب كتاب البنك المركزي وباشر في نشاطه ٢٠٠٠\١\١٣ . من اهداف المصرف انه يسعى ليصبح مصرفا رئيسيا في مجال الخدمات المصرفية بتقديم خدمات لجميع الشرائح في المجتمع العراقي فضلا عن الحفاظ على الموقع الريادي للمصرف وتطوير وتحسين الخدمات لتلبي جميع الاحتياجات. (سوق العراق للاوراق المالية ، ٢٠١٨، ص٥).

٢- مصرف التجارة العراقي:

تاسس مصرف التجارة كشركة مساهمة خاصة في ١٩٩٢\٢\١١ حيث يعد من اوائل المصارف الاهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب اجازة التسجيل الصادرة عن وزارة التجارة

براس مال قدره ١٥٠ مليون دينار، وحصل المصرف على اجازة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي. يهدف المصرف الى تطوير الريادة وزيادة قاعدة العملاء وتعزيز الاداء وتقديم الخدمات والتوسع باستخدام التكنولوجيا فضلا عن تعظيم قيمة حقوق المساهمين. (سوق العراق للاوراق المالية، ٢٠١٨، ص٤).

٣- مصرف بغداد:

تاسس مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة) في ١٩٩٢\١٢\١٨ حسب شهادة التاسيس وفقا لقانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣. بدأ عملياته عام ١٩٩٢ براس مال قدره ٢٥ مليون دينار عراقي ، وحصل المصرف على اجازة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي. يهدف المصرف الى تطوير الريادة وزيادة قاعدة العملاء وتعزيز الاداء وتقديم الخدمات لجميع الشرائح. (سوق العراق للاوراق المالية، ٢٠١٨، ص ١٨).

٤-٢- مؤشرات التحليل المالي باستخدام بعض النسب المالية

ان استخدام مجموعة من المعايير المالية المتمثلة ببعض النسب المالية سوف يمكن المصارف من اكتساب ميزة تنافسية واستخدام امثل للموارد المتاحة وخاصة عند تنوع مصادر التمويل والاهتمام بالتطور التكنولوجي وتحليل رقابة داخلية وخارجية بكيفية ادارة المخاطر بطريقة سليمة وقد تم استخدام المتغيرات الاحصائية للنسب المالية تؤشر على هيكل مجلس الادارة وهيكل الملكية وغيرها.

وفيما يلي استخدام بعض النسب المالية كالاتي:

١- نسبة السيولة:

وهي النسبة التي تهدف على قياس القدرة للمصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير في الاجل القصير، و سيولة الموجود تعني قدرته على التحول الى نقد بسرعة، ويتم احتسابها من خلال قسمة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة وتكون ٢: ١

نسبة السيولة = الموجودات المتداولة \ المطلوبات المتداولة

جدول رقم (١) تحليل نسبة السيولة

السنوات	مصرف سومر التجاري	مصرف التجارة العراقي	مصرف بغداد
٢٠١٦	٢.٦٠	١.٠٥	١.٢٥
٢٠١٧	٣.٤٢	١.٠١	١.٣١
٢٠١٨	٢.٨٩	١.٢٤	١.٠٢
الوسط الحسابي	٢.٩٧	١.١	١.١٩
الانحراف المعياري	٠.٤١٥	٠.١٢٢	١.٥٣٠

المصدر : اعداد الباحثان

في الجدول (١) يتضح ان الوسط الحسابي لمصرف سومر التجاري كان بالمرتبة الاولى ثم بالمرتبة الثانية مصرف بغداد والمرتبة الثالثة مصرف التجارة العراقي، وهذا يعني تطبيق نصوص وتشريعات الحوكمة لمصرف سومر التجاري من ناحية توفير السيولة النقدية لتسديد الالتزامات القصيرة الاجل كان افضل من مصرف التجارة العراقي ، لان هذه النسب تخدم المقرضين والدائنين للحصول على السيولة النقدية وتخلق لدى المستثمرين الطمأنينة لمدى مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وتحسين سمعتها في السوق وعدم اصابتها بالعسر المالي وبذلك سوف تقل المخاطرة ويحقق ميزة تنافسية لدعم مركزها التنافسي وتحقيق رضا وولاء لدى العملاء واهتمامها بالتجديد والابتكار. اما الانحراف المعياري ٠.٤ فهو اقل مخاطرة من المصارف الاخرى التي تكون مخاطرتها عالية حيث تمثل مصرف التجارة العراقي بنسبة ٠.١٢ ومصرف بغداد ١.٥٣ .

٢- نسبة المديونية:

تستخدم هذه النسبة في تحليل هيكل التمويل اي تقيس نسبة الديون (المطلوبات) الى ما تملكه المصارف من موجودات كلية ومن خلالها يتم الحكم على اعتماد المصارف على اموال الغير من (ديون وقروض) في تمويل احتياجاتها المالية لممارسة نشاطها خلال الفترة المالية، فالمالكون والمقرضون يرغبون ان تكون المصارف بعيدة عن مخاطر المديونية تجاه الغير واحتمال عدم

تسديدها للديون في موعدها بالإضافة الى عدم تحصيل الوحدة لفائدة تلك الديون ، ويتم استخدام المديونية في تمويل الموجودات المختلفة وتم استخدام المعادلة التالية:

نسبة المديونية = مجموع المطلوبات \ مجموع الموجودات × ١٠٠٪ وكما في الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢) تحليل نسبة المديونية

السنوات	مصرف سومر التجاري	مصرف التجارة العراقي	مصرف بغداد
٢٠١٦	٢٤.٠٥	٣٣.٤٧	٧٦.٤٣
٢٠١٧	٣١.٤٠	٣٦.٦٤	٧٤.٥٩
٢٠١٨	٣٤.٤٥	٣٦.٠٣	٧٦.٠٤
الوسط الحسابي	٢٩.٩٦	٣٥.٣٨	٧٥.٦٨
الانحراف المعياري	٥.٣٤٦	١.٦٨١	٠.٩٦٩

المصدر: اعداد الباحثان

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان هذه النسب تقيس مدى اعتماد المصارف على اموال الغير في تمويل موجوداتها خلال الفترة المالية وبالتالي تعمل على زيادة استثمار اموال الغير في سبيل دوران موجوداتها وزيادتها، ونلاحظ من خلال الوسط الحسابي ان مصرف سومر التجاري كانت نسبته ٢٩.٩٦ ومصرف التجارة العراقي كانت ٣٥.٣٨ ومصرف بغداد ٧٥.٦٨ وهذا يعني انه كلما كانت النسبة منخفضه كلما اعطت مرونة للمصرف مثل مصرف سومر في سبيل الاعتماد على اموال الغير في زيادة موجوداتها واستثمار ذلك في ممارسة نشاطها لتحقيق الارباح وتقليل المخاطرة ، وكما نلاحظ ان نسبة الانحراف المعياري لمصرف سومر التجاري ٥.٣٤٦ ومصرف التجارة العراقي ١.٦٨١ ومصرف بغداد ٠.٩٦٩ حيث نلاحظ ان مصرف بغداد هو الاقل مخاطرة وهذا يعني على المصرف ان يكون بعيدا عن مخاطر المديونية تجاه الغير لان من المحتمل عدم قدرته على التسديد في المواعيد المحددة وعدم تحميل المصرف بالفوائد المترتبة على المدينون وبالتالي تخفيض الارباح.

٣- العائد على الموجودات:

من خلاله يتم معرفة معدل تحقيق الارباح الصافية نتيجة تشغيل كافة الموجودات المتاحة للمصارف ويمثل العائد صافي الدخل نتيجة القيام بالنشاط العام (الجاري وغير الجاري) اما الاستثمار يشير الى مجموع الموجودات التي تمثل الموارد التي يتم تمويلها عن طريق المطلوبات وحقوق الملكية وكما يلي:

معدل العائد على الموجودات= صافي الدخل \ مجموع الموجودات × ١٠٠٪ وكما في الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٣) تحليل معدل العائد على الموجودات

السنوات	مصرف سومر التجاري	مصرف التجارة العراقي	مصرف بغداد
٢٠١٦	٠.٨٥	١.٧٨	١.٦٦
٢٠١٧	٠.١٠	٢.١٨	٠.٦٧
٢٠١٨	٠.٢٢	٢.٤٤	٠.٣٤
الوسط الحسابي	٠.٣٩	٢.١٣	٠.٨٩
الانحراف المعياري	٠.٤٠٢	٠.٣٣٢	٠.٦٨٦

المصدر: اعداد الباحثان

حيث نلاحظ ان الوسط الحسابي لمصرف سومر التجاري ٠.٣٩ ومصرف التجارة العراقي ٢.١٣ ومصرف بغداد ٠.٨٩ وهذا يعني انه كلما كان المعدل مرتفع كما في مصرف التجارة العراقي دل ذلك على كفاءة المصرف وهو ما يسعى الى تحقيقه المستثمرين والمساهمون (اصحاب الملكية) لأنه يساهم في زيادة القيمة السوقية (اي زيادة اسعار الاسهم في السوق) وهذا يعني زيادة الطلب على الاسهم وزيادة عمليات الاستثمار وهذا يعني تحقيق ميزة تنافسية للمصرف. اما الانحراف المعياري فكان لمصرف التجارة العراقي عالي ٠.٣٣٢ قياسا ببقية المصارف وان ارتفاع هذا

المؤشر يؤدي الى توظيف موارده المالية من الموجودات عالية المخاطرة وخاصة الائتمان النقدي مما يؤدي الى ارتفاع ايراد النشاط الجاري نظرا لارتباط العائد طردي بحجم المخاطرة لذلك فان تطبيق الحوكمة المؤسسية تكون اكثر كفاءة في هذا المصرف وكما نلاحظ في الانحراف المعياري لمصرف سومر التجاري ٠.٤٠٢ ومصرف التجارة العراقي ٠.٣٣٢ ومصرف بغداد ٠.٦٨٦ حيث يكون مصرف بغداد اكثر مخاطرة مصرفية ثم مصرف سومر التجاري ومصرف التجارة العراقي اقل مخاطرة.

٤- العائد على حقوق الملكية:

وهو ما يمتلكه المالكون (المساهمون) من اسهم اضافة الى الارباح غير الموزعة والاحتياطيات بعد طرح الخسائر ان وجدت وهو يقيس مدى قدرة المصارف على تحقيق الارباح نتيجة استغلال اموال المالكين وعدم الاعتماد على القروض والديون وكما في المعادلة الاتية:

معدل العائد على حقوق الملكية= صافي الدخل \ حقوق الملكية × ١٠٠٪ وكما في الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٤) تحليل معدل العائد على حقوق الملكية

السنوات	مصرف سومر التجاري	مصرف التجارة العراقي	مصرف بغداد
٢٠١٦	١.١٢	٢.٦٨	٧.٠٧
٢٠١٧	٠.١٤	٣.٤٤	٢.٦٧
٢٠١٨	٠.٣٣	٣.٨٢	١.٤٥
الوسط الحسابي	٠.٥٣	٣.٣١	٣.٧٣
الانحراف المعياري	٠.٥١٩	٠.٥٨٠	٢.٩٥٦

المصدر: اعداد الباحثان

نلاحظ هنا ان الوسط الحسابي لمصرف سومر التجاري ٠.٥٣ ومصرف التجارة العراقي ٣.٣١ ومصرف بغداد ٣.٧٣ وهذا يعني ان مصرف بغداد له القدرة والكفاءة في استغلال اموال المالكين

وتحقيق الارباح بسبب ارتفاع معدل العائد مما يؤدي الى جذب المستثمرين وزيادة القدرة التنافسية ، اما الانحراف المعياري فكانت نسبته ٢.٩٥٦ وهي نسبة عالية قياسا ببقية المصارف ويكون اعلى نسبة مخاطرة ثم يله مصرف سومر التجاري ٠.٥١٩ ومن ثم مصرف التجارة العراقي ٠.٥٨٠ .

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

اولا:الاستنتاجات

من خلال الجانب النظري والتطبيقي للبحث، توصل الباحثان الى الاستنتاجات التالية:

١- يتطلب الوصول الى افضل تطبيق للحوكمة المؤسسية من خلال تطبيق القوانين والتشريعات والرقابة يؤدي الى افضل النتائج في عملية تطبيق الحوكمة وان استخدام المؤشرات المالية لتحديد ادارة المخاطر والسيولة لتحقيق الميزة التنافسية.
٢- ان اعداد تقارير مالية سنوية وليس مرحلية سوف يؤثر على الافصاح ولا يحقق حوكمة مؤسسية جيدة.
٣- ان ظهور الحوكمة المؤسسية كنظام قوي يحمي حقوق اصحاب المصلحة ويزيد من عناصر جذب المستثمرين سوف يؤدي الى ضهور افصاح قوي للقوائم المالية وتحسين الاداء في المصارف.
٤- ان تطبيق الحوكمة ومدى نجاحها يكون من خلال النسب المالية في تحديد المخاطر ودرجة السيولة والوصول الى كشوفات مالية صحيحة وصادقة تعبر عن الاداء الحقيقي وتحقيق ميزة تنافسية للمصارف
٥- هناك تأثير للافصاح على الميزة التنافسية من خلال السياسات والطرق المتبعة في المصارف وانه يتم اعداد الكشوفات المالية تحليليا المرفقة للتقارير المالية الاساسية وهي تفصح عن ملكية الاسهم والافصاح في جودة الرقابة.

ثانيا: التوصيات

١- التأكيد على اهمية وجود اطار حوكمة مؤسسية وبشكل متناسق والالتزام به وذلك لأنه يؤثر على زيادة الميزة التنافسية من خلال التزام مجلس ادارة المصارف بأعلى معايير المهنية في نشاطات المصرف وقيامها بتضمين التقرير السنوي وعرضه للمساهمين بكافة بنوده.

٢- قيام المصارف بحفظ حقوق المساهمين ومناقشة التقارير المالية وتوزيع عوائد الارباح على جميع الساهمين ومنح حملة الاسهم من الاطلاع على كافة المعاملات مع اعضاء مجلس الادارة.

٣- الافصاح عن المعلومات الموجودة في الكشوفات المالية بين جميع المساهمين واصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تاخير واعداد الكشوفات التحليلية المرافقة للتقارير المالية الاساسية.

٤- التركيز على اجراء دراسات حول دور الحوكمة المؤسسية للمصارف في رفع الميزة التنافسية للمصرف .

٥- ان وضع الانظمة الكفيلة لرقابة كافة مستويات الادارة ووضع الهيكل الاداري لتحديد واجبات ومسؤوليات مجلس الادارة سوف يحقق حوكمة جيدة للمصارف من خلال الافصاح عن المعلومات بالقوائم المالية

المصادر

اولا: المصادر العربية:

أ- الكتب

١- القاضي ، حسين ، ٢٠٠٨ ، التدقيق الداخلي، الطبعة الاولى، دمشق، منشورات جامعة دمشق، سوريا.

٢- وردات، خلف عبد الله، ٢٠٠٨ ، التدقيق الداخلي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

ب- الاطاريح والرسائل

١- البتالي ، عثمان، ٢٠١١ ، قياس اثر مخاطر الاعمال على جودة عملية التدقيق، اطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية. الاردن.

٢- عادل، احمد، ٢٠١١، نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات واثره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية ، اطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، الاردن .

٣- العبدلي ، محمد ، ٢٠١٢ ، اثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

٤- كلبونة، يوسف احمد، ٢٠٠٨ ، دور الحوكمة المؤسسية في تحسين ممارسات المصارف الاردنية (وفق دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الاردني)، اطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن

٥- المشهداني ، بشرى نجم عبد الله، ٢٠٠٧ ، "الاطار المقترح لحوكمة الشركات المساهمة – دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، اطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة بغداد

٦- الهنيني ،احمد ايمان، ٢٠٠٤ ، تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الاردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، اطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة عمان، الاردن.

ت- البحوث والمجلات

١- ابو العطا، نرمين، ٢٠٠٣، حوكمة الشركات – سبل التقدم مع القاء الضوء على التجربة المصرية، مجلة الاصلاح الاقتصادي، العدد الثامن.

٢- بحياوي الهام، بوحديد العلي، ٢٠١٥، الحوكمة ودورها في تحسين الاداء المالي للمؤسسات الجزائرية ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، جامعة درقلة، الجزائر ، العدد٥.

٣- التقرير السنوي لمصرف التجارة العراقي، ٢٠١٨ ، سوق العراق للاوراق المالية.

٤- التقرير السنوي لمصرف بغداد، ٢٠١٨، سوق العراق للاوراق المالية.

٥- التقرير السنوي لمصرف سومر التجاري، ٢٠١٨ ،سوق العراق للاوراق المالية.

٦- حمادي، نبيل، ٢٠١١، اثر الاليات الداخلية للحوكمة على جودة المراجعة الخارجية في الجزائر (دراسة ميدانية) ، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد العاشر

٧- السعدني، مصطفى حسن بسيوني، ٢٠٠٥، المراجعة الداخلية في اطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق في اطار حوكمة الشركات ، مصر.

٨- سليمان ، محمد مصطفى، ٢٠٠٨، حوكمة الشركات ودور اعضاء مجالس الادارة والمديرين التنفيذيين ، الاسكندرية ، الدار الجامعية.

٩- الفضل ، محمد مؤيد، العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الافصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، جامعة الدول العربية، مصر

١٠- محمد، شلابي مصطفى، شكري، محمد علاء، ٢٠١٣، دور المسؤولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر.

١١- مصطفى، احمد السيد، ٢٠٠٨، اعادة البناء كمدخل تنافسي – اختيار الادارة، نشرة فصلية عن المنظمة العربية للتنمية الادارية، العدد ١٧ .

١٢- مضر، هبة واخرون، ٢٠٠٥، قائمة التدفقات ومتطلبات الافصاح المحاسبي، العراق كدراسة حالة، مجلة افاق اقتصادية، العدد ٩٣.

١٣- ميخائيل ، اشرف حنا، ٢٠٠٥، تدقيق الحسابات في اطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الاول للتدقيق الداخلي، القاهرة.

ثانيا: المصادر الاجنبية:

A- Books:

1- Slack. N., Chambers. S.h., Christine, H. Alan, J.R., "operations Management", 4ed, prentice Hall: New York, 2009

2- Stevenson. William, J., production operations Management , 8th, von Hoffmann press, 2007.

3- The Institute of Internal Auditors, "The role of internal Auditing in Enterprise – wide risk Management" 2ed, USA, 2009.

B- Articles & searches

1- Betli, R.A, & hitt, M.A, The new competitive land scape , strategic management Journal, 2010.

2- Goergen , mave , international corporate governance , Pearson education limited , first published , England , 2012

3- Ho, corporate governance and corporate competitiveness an international analysis , journal of corporate finance , vo|||, 2005

4- IIA, The institute of internal Auditor, standards for the professional practice, framework of internal Auditing, August, 2002.

5- Imhaff, Eugen, A. & Ernstjr, accounting quality auditing and corporate governance , 2003

6- Lynch. R., Coporate Strategy, New Jersey, preutice Hall, USA, 2010.

7- Macmillan. H. & Mahan. T., strategic Management, Oxford university published, USA, 2010.

8- Organization for economic corporations development (OECD) adhoc task force on corporate governance, 2004.

9- Tracey. M. Vonderembse, mand lim. J. ,Manufacturing Technology and strategy formulation: Keys to Enhancing competitiveness and improving proformance, Tournal of operation management, 2009.

10- UNDB, Human development report, New York and Oxford: Oxford UN.press, New York, 2001.

11- Williamson.Q.,E.,The Mechanism of covernance, Oxford university press, 2009.

12- Ziani, Abd elhak, le roledeiandit internedans lamelioration governance entreprise algeriennes, 2014.